

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، ١٩٩٥

نيويورك، ١٧ نيسان/أبريل - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة من الممثل
الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة ونائب
رئيس الوفد الصيني إلى الأمين العام لمؤتمر عام ١٩٩٥
للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،
لاستعراض وتمديد المعاهدة

بناءً على تعليمات من حكومة الصين، يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الوطني لجمهورية الصين الشعبية بشأن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأرفق طيه النص الصيني للتقرير مشفوعاً بترجمته إلى اللغة الانكليزية.

وسأغدو ممتناً لو تمكنتم من اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع هذه الرسالة والتقرير الوطني المرفق بها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض وتمديد المعاهدة.

(توقيع) ل. أ. زوكسينغ
السفير
الممثل الدائم
نائب رئيس الوفد الصيني

مرفق

[الأصل: الصينية/الانكليزية]

تقرير وطني مقدم من جمهورية الصين عن معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية

تؤيد جمهورية الصين الشعبية الأهداف الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (المشار إليها فيما يلي بتعبير المعاهدة)، ألا وهي، منع انتشار الأسلحة النووية، والتشجيع على نزع السلاح النووي، وتعزيز التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومنذ انضمام الصين إلى هذه المعاهدة في عام ١٩٩٢، ظلت تتقيد بأحكام المعاهدة تقيدا صارما وتبذل جهودا لا تكل ولا تمل من أجل تحقيق هذه الأهداف. وإن جمهورية الصين الشعبية، استجابة منها لطلب اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض وتمديد المعاهدة، تقدم التقرير التالي عن تنفيذها للمعاهدة:

أولا - منع انتشار الأسلحة النووية

لقد استوفت الصين بإخلاص التزاماتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. فلقد ظلت على الدوام تؤيد حظر وتدمير الأسلحة النووية بصورة تامة وتنتهج سياسة تقوم على عدم إقرار أو تشجيع أو مباشرة نشر الأسلحة النووية، أو مساعدة بلدان أخرى على صنع هذه الأسلحة. وفضلا عن ذلك، ترى الصين، وهي تعمل على منع انتشار الأسلحة النووية، أن من الواجب عدم تجاهل ما للدول من حقوق ومصالح ومطالب مشروعة، لا سيما الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إذ لا يجوز تماما اتباع معايير مزدوجة، أو القيام، بذريعة منع انتشار الأسلحة النووية، بتقييد أو إعاقه استخدام البلدان النامية للطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

وترى الصين أن النظام المتمثل في ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) يشكل وسيلة هامة لضمان فعالية المعاهدة. لهذا آلت الصين على نفسها أن تتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي للوكالة، بما في ذلك الالتزامات المتمثلة في الضمانات، حتى قبل أن تنضم إلى المعاهدة. وبعد انضمامها إلى هذه المعاهدة في عام ١٩٩٢، استوفت الصين بكل إخلاص التزاماتها بموجب المعاهدة فيما يتعلق بالضمانات وتعاونت مع الوكالة تعاونًا تامًا في هذا الصدد. فالصين تتقيد بثلاثة مبادئ بشأن تصدير المواد النووية. فأولا، ينبغي أن يكون الصادر مخصصا للأغراض السلمية بصفة خالصة. وثانيا، ينبغي أن يكون خاضعا لضمانات الوكالة، وثالثا، ينبغي ألا يعاد تصدير المواد المصدرة إلى بلد ثالثة دون موافقة الصين. وفضلا عن ذلك، فإن الشركات التي تسميها حكومة الصين بصفة محددة هي وحدها التي يسمح لها بالانخراط في عمليات التصدير هذه، بالإضافة إلى جعل التطبيقات التصديرية خاضعة لموافقة الهيئات

الحكومية المختصة على أساس كل حالة على حدة. بل ان كل بند من المواد أو المعدات النووية التي تقوم الصين بتصديرها يخضع لضمانات الوكالة، فلم يحدث أبدا أن قامت الصين بتصدير تكنولوجيا أو معدات حساسة من قبيل مواد تغذية اليورانيوم، وإعادة التجهيز، وإنتاج المياه الثقيلة.

وعلى سبيل تأييد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعلنت الصين رسميا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أنها ستقوم باستمرار، بإخطار الوكالة بصادراتها الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية و وارداتها من هذه الدول فيما يتعلق بما يزيد عن كيلو غرام واحد من صافي المواد النووية. كما تعهدت، في تموز/يوليه ١٩٩٣، بإخطار الوكالة بكل وارداتها وصادراتها من المواد النووية وبصادراتها من المعدات النووية والمواد غير النووية ذات الصلة على أساس طوعي.

وفي عام ١٩٩٥، أعلنت الصين عن عزمها على إخضاع مؤسساتها المدنية النووية لضمانات الوكالة طواعية. وفي عام ١٩٨٩، أبرمت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقا بشأن تطبيق الضمانات في الصين ولهذا قدمت الى الوكالة طوعا قائمة بالمؤسسات التي تخضع للضمانات وقامت بوضع نظام للمساءلة والرقابة فيما يتعلق بالمواد النووية التي تخضع للضمانات. وهذا النظام تقوم بالاشراف عليه وإدارته وتشغيله الهيئات الحكومية المختصة والسلطات المنوطة بها المسؤولية عن المرافق الخاضعة لضمانات الوكالة ووكالات أخرى معنية بالدعم الفني. وأنيطت بالهيئات الحكومية المختصة المسؤولية عن تطبيق وتنفيذ اتفاق الضمانات المبرم بين الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة عامة، في حين تتولى السلطات المسؤولة عن هذه المؤسسات المسؤولية عن وضع نظام للقياس والتسجيل والإبلاغ، وفقا لأحكام الاتفاق. وهذه المؤسسات مفتوحة لمفتشي الوكالة لأغراض التفتيش الموقعي.

ثانيا - التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية

ترى الصين أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والتعاون الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية يشكلان حقا غير قابل للتصرف لجميع الدول الأطراف، بما فيها على وجه الخصوص البلدان النامية، وكذلك عنصرا هاما لإيجاد توازن بين الحقوق والالتزامات بموجب المعاهدة. وبالتالي ينبغي في أي جهد يبذل لمنع انتشار الأسلحة النووية أن يؤدي الى تيسير، لا الى إعاقة، استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويعتبر تعزيز التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من الأهداف الهامة للمعاهدة وبالتالي ينبغي أن يمنح نفس أهمية الأهداف الأخرى.

وإن الصين، بوصفها بلدا ناميا له بعض القدرات الصناعية النووية، تلتزم التزاما صارما بأحكام المعاهدة ذات الصلة، وقد تعاونت بنشاط مع بلدان أخرى في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بما يحقق مصالح الطرفين. ومن أجل ذلك، قامت حكومة الصين بالتوقيع على اتفاقات حكومية للتعاون بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مع ١٤ بلدا هي: الأرجنتين، ألمانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بلجيكا، جمهورية كوريا، رومانيا، سويسرا، كندا، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، يوغوسلافيا السابقة. كما قامت بتقديم المساعدة الى البلدان النامية قدر المستطاع في مجالات البحوث العلمية النووية والانتفاع بالطاقة النووية؛ وتصدير وحدة للطاقة النووية طاقتها ٣٠٠ ميغاواط الى باكستان، ومفاعلات صغيرة تعمل بالطاقة النيوترونية الى ايران وباكستان وغانا والجمهورية العربية السورية، ومفاعل لبحوث المياه الثقيلة الى الجزائر. فضلا عن ذلك، مدت الصين يد التعاون الى البلدان المتقدمة النمو، حيث قامت بتصدير مواد نووية الى المانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى استيراد بعض التكنولوجيات والمنشآت النووية المتطورة لتلبية احتياجاتها المحلية في مجال تطوير الطاقة. والآن وقد دخل العالم مرحلة التنفيذ المتعمق لسياسة الإصلاح والانفتاح والتنمية الاقتصادية، سوف تقوم الصين بزيادة تعاونها مع بقية العالم وبتعزيز هذا التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

كذلك قامت الصين بعمليات تبادل وتعاون مثمرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات تشييد وحدات الطاقة النووية، والسلامة النووية، والإشعاع. وتطبيق التكنولوجيا النووية. وبفضل تعاون الوكالة ودعمها، تم إنشاء عدد من مراكز التدريب في الصين، مما ساعد على تحسين قدرة البلد على التدريب بعيد المدى. كما تم استكمال المعايير الفنية لبعض المختبرات والنهوض بالمستوى المهني للموظفين العلميين والفنيين. وفي تعاونها مع الوكالة، تعلق الصين أهمية على المساعدة من الجانبين. فقد استقبلت الصين علماء وفنيين من البلدان النامية قدموا للقيام برحلات دراسية ودورات تدريبية كما أوفدت خبراء الى الخارج بناء على الطلب لتقديم خدمات فنية ومحاضرات بشأن المشاريع الإقليمية ودورات تدريب دولية.

وترى الصين أن على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان المهتمة أن تولي اهتماما لزيادة المساعدة التقنية المقدمة الى البلدان النامية وللتعاون معها. كما ينبغي بذل جهود لإزالة القيود غير المعقولة التي تحول دون نقل تكنولوجيا الطاقة النووية كي يتسنى بذلك مساعدة البلدان النامية على تفهم تطبيقات تكنولوجيا استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتهيئة الشروط المواتية لإقامة علاقة تعاونية دولية جديدة في مجال الطاقة النووية.

ثالثا - نزع السلاح النووي

ترى الصين أن منع انتشار الأسلحة النووية لا يشكل غاية في حد ذاته، وإنما خطوة تمهيدية نحو الهدف النهائي المتمثل في حظر الأسلحة النووية وتدميرها بصورة تامة. لذلك تؤيد الصين حظر الأسلحة النووية وتدميرها بصورة تامة تماما كما هو الحال بالنسبة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وذلك من أجل حماية بني البشر من خطر الحرب النووية، وبذا نكون قد اسهمنا اسهاما كبيرا في سلم العالم وأمنه واستقراره.

وانطلاقا من هذا الموقف الأساسي، ترى الصين أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بالتفاوض على معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية وإبرامها في وقت مبكر، على أن تنص على حظر

وتدمير كافة أنواع ما لديها من أسلحة نووية في ظل رقابة دولية فعالة. وتناشد الصين الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي استجابة فورية وإيجابية.

ولا تؤيد الصين سياسة الردع النووي. فالأسلحة النووية التي قامت بصناعتها مخصصة هي للدفاع عن النفس فقط، إذ لم يكن القصد منها أبدا تهديد أي بلد آخر. وخلال فترة سباق التسلح النووي بين أكبر دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية في العالم إبان الحرب الباردة أو أي فترة أخرى، ظلت الصين تدعو على الدوام إلى حظر وتدمير الأسلحة النووية بصورة تامة ولم تشترك أبدا في سباق التسلح النووي. ودأبت الصين على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بصناعة الأسلحة النووية، وهي تفتي على ترسانتها النووية في الحد الأدنى.

كذلك ظلت الصين تمارس ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية. فالاختبارات التجريبية التي قامت بها تعد أقل عددا من أي تجارب مماثلة لأية دولة أخرى من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولم تشترك الصين أبدا في سباق التسلح بالفضاء الخارجي.

وظلت الصين تشترك اشتراكا نشطا في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في مؤتمر نزع السلاح بجنيف، وأسهمت بالقسط الواجب في عملية التفاوض.

ولقد اتخذت الصين موقفا إيجابيا تجاه التفاوض بشأن اتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وإبرام تلك الاتفاقية؛ حيث قام وزير خارجية الصين ووزير خارجية الولايات المتحدة بالتوقيع على بيان مشترك يدعو إلى إبرام هذه الاتفاقية عن طريق المفاوضات.

ومنذ اليوم الأول الذي حازت فيه الصين الأسلحة النووية، ما فتئت تتعهد بصورة انفرادية ودون قيد أو شرط، وبصراحة، بأنها لن تكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية. ومن أجل إجراء مفاوضات فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن معاهدة تحظر البدء باستخدام الأسلحة النووية تبادليا، عرضت الصين بصورة رسمية مشروع معاهدة على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، اقترحت فيه أن تشرع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في الجولة الأولى للمفاوضات بكيين.

وقام الرئيس جيانغ زيمين، رئيس الصين، والرئيس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي، بإصدار بيان مشترك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أكد فيه من جديد التزام كلا البلدين بالألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية تبادليا، وأعلنا فيه إزاحة الأسلحة النووية عن أهدافها، بعيدا عن بعضهما البعض، تحت رقابة كل منهما. والأمل معقود على أن يفضي ذلك إلى التزام مشترك بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية تبادليا من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الخمس.

لقد ظلت الصين تتعهد، بصورة انفرادية ودون قيد أو شرط، بأنها لن تكون البادئ باستخدام، أو تهدد باستخدام، الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وقد تعاونت بنشاط من أجل إبرام صك قانوني دولي في هذا المعنى. لذلك تؤيد الصين إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل على أساس طوعي وعن طريق المفاوضات وهي تحترم مركز هذه المناطق.

وقامت الصين، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٣، بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة ثلاثيولكو (معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية)، وتعدت بأنها لن تكون البادئ باستخدام، أو تهدد باستخدام، الأسلحة النووية ضد هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية والبلدان الواقعة فيها تحت أي ظرف، وبعدم تجريب الأسلحة النووية أو بصناعتها أو انتاجها أو خزنها أو تركيبها أو وزعها في البلدان المذكورة أو في المنطقة ككل. كما تعدت بالألا تسمح بمرور وسائل إيصال الأسلحة النووية عبر إقليم البلدان الواقعة في المنطقة، بما في ذلك مياهاها الإقليمية ومجالها الجوي.

كذلك قامت الصين، في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٧، بالتوقيع على البروتوكولين الإضافيين الثاني والثالث لمعاهدة راروتونغا، وتعدت باحترام مركز جنوب المحيط الهادئ بوصفه منطقة خالية من الأسلحة النووية وبالألا تكون البادئ باستخدام، أو تهدد باستخدام، الأسلحة النووية ضد هذه المنطقة تحت أي ظرف؛ وبأن تمتنع عن تجريب أية أسلحة نووية فيها.

وترحب الصين بالجهود التي تبذلها البلدان الإفريقية لإبرام معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا وتؤيد هذه الجهود.

وبناء على طلب أوكرانيا وكازاخستان، قامت الصين بإصدار بيانين رسميين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و شباط/فبراير ١٩٩٥، على التوالي، لمنح البلدين المذكورين ضمانات أمنية.

وفي ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أصدرت الصين بيانا أكدت فيه من جديد منح ضمانات أمنية سلبية لكافة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتعدت فيه كذلك بمنح ضمانات أمنية إيجابية لهذه الدول.

ومن أجل احراز تقدم في نزع الأسلحة النووية، قامت الصين، في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتقديم مجموعة كاملة من المقترحات المترابطة بشأن نزع السلاح النووي. وتدعو هذه الاقتراحات الدول الحائزة للأسلحة النووية، في جملة أمور، إلى أن تقوم فوراً بالتفاوض على معاهدة تحظر البدء باستخدام الأسلحة النووية تبادلياً وبإبرام هذه المعاهدة، وإلى التعهد بعدم استخدام، أو التهديد باستخدام، الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من هذه الأسلحة، وإلى إبرام معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب واتفاقية بشأن الحظر التام للأسلحة النووية. وتدعو هذه الاقتراحات إلى إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وإن الصين على

استعداد للانضمام إلى البلدان الأخرى في سعيها إلى احراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي كي يتسنى بذلك تحقيق الهدف السامي المتمثل في حظر وتدمير الأسلحة النووية بصورة تامة.

- - - - -